

الوسيلة الإعلامية: جريدة "النهار".
الصحافي: عباس صباغ.

(١) ما هي الصعوبات التي تواجهكم أثناء سعيكم للحصول على معلومات رسمية؟
جواب: لا أحد في لبنان يزودك بمعلومات رسمية. إذا أردت مثلاً القيام بتحقيق حول طريقة إنجاز المعاملات في الدوائر الرسمية، فلا أحد مستعد لتزويدك بكشف عن عدد المعاملات التي ينجزها الموظف في اليوم الواحد للبناء عليها لتحسين الخدمة. لن تحصل على تلك المعلومات إلا إذا كان لديك "معارف"، وهم يزودك بمعلومات نتيجة علاقة شخصية وليس لأن القانون يلزمهم. فبالتالي هناك صعوبة في الحصول على المعلومات الرسمية.

(٢) هل تستقي المعلومات دائماً من مصدرها فقط؟
جواب: أستقي المعلومات من مصدرها ولكنني لا أعتمد فقط على مصدر واحد. بمعنى أن الخبر الناجح هو الذي يعتمد بحد أدنى على مصدرين: جهة موالية وأخرى معارضة مثلاً. فالفريق السياسي الذي يزودك بمعلومة ما وعلى رغم أنه استحصل عليها بشكل رسمي وموثق فهذا الأمر غير كاف لنشرها من دون الوقوف على رأي الطرف الآخر خصوصاً إذا كان متهماً. مثلاً: في قضية الرمل العالي وعلى رغم حصولي على معلومات من قوى الأمن الداخلي بعد معاملات طويلة، فإنني لم أقم بنشرها من دون التوقف عند نتيجة التحقيقات التي أظهرت عدم تعاون قوى الأمن الداخلي بتسليم المتهمين من بينهم.

(٣) ما هي وسائل التحايل لبلوغ المعلومات؟ أعط بعض الأمثلة العملية.
جواب: أعتبر التحايل أسلوباً غير شرعي للوصول إلى المعلومات خصوصاً وأنه يحمل صاحبه مسؤولية حتى ولو كان قصده شريف. كان هناك مثلاً تحقيق قام به أحد الزملاء تناول موضوع مأوى العجزة. فادعى أنه ناشط في جمعية خيرية لدخول المأوى ونقل ما يحدث في داخله من

خرق لحقوق الإنسان. القصد من هذا التحايل نبيل وإنساني غير أنه يظل خرقاً للقانون بجرم انتحال صفة. فالتحايل في نظري هو خرق للقانون ولشرف المهنة.

٤) ما هي الحدود في رأيك للوصول إلى المعلومات ثم نشرها؟

جواب: كثيرة هي الحدود للوصول إلى المعلومات في لبنان خصوصاً الرسمية منها. أهدأ لا يعطيك معلومة رسمية في لبنان. محضر مجلس الوزراء مثلاً الذي يذاع عبر وسائل الإعلام فمن الصعب الإستحصال عليه على رغم كونه ملكاً للجمهور. كما أنه لا يحق لي كصحافي الإطلاع على ما يتم بحثه بين مسؤولين سياسيين إلا إذا قرروا هم ذلك. فلماذا لا يحق لي ذلك خصوصاً إذا كانت هناك مشكلة تتعلق بالمصلحة العامة؟ فبسبب هذه الحدود للوصول إلى المعلومات يكمن في تركيبة النظام السياسي وفي عدم تحديث القوانين لمواكبة متغيرات العصر بالإضافة إلى غياب قوانين تميز بين ما هو مسموح وما هو ممنوع الإطلاع عليه.

٥) كيف تفهم كإعلامي عبارة "الحق في الوصول إلى المعلومات"؟

جواب: إن الحق في الوصول إلى المعلومات موجود في الولايات المتحدة الأميركية وليس لدينا. يجب أن يكون حق طبيعي في البلاد المتقدمة وليس في بلد من العالم الثالث كـلبنان. فإذا أردت مثلاً كتابة تحقيق عن كيف يعامل السجناء داخل السجون من قبل القوى الأمنية في غياب الجمعيات الإنسانية فلن تشاهد في زيارتك للمكان التعامل السيء الذي يتعرض له الموقوفون، بل على العكس سيكون تعامل السجنائين مع السجناء مثالي إلى أقصى الحدود. فبالتالي عبارة الحق في الوصول إلى المعلومات فارغة المعنى في ظل ما نعيشه من إخفاء أو تحوير للمعلومات.

٦) هل اطلعت على مسودة مشروع قانون "الحق في الوصول إلى المعلومات"؟ وهل يمكن أن

تكون شاركت في صياغته أو عبر طرح أفكارك؟

جواب: سبق لي أن سمعت بإقتراح القانون هذا ولكنني لست ملماً به. كلا لم أشارك في صياغته.

٧) هل أفدت من أي معلومات حصلت عليها في عملية كشف فسادها؟ ما كان موضوعها؟ هل

تم نشرها؟ وما كانت النتيجة؟

جواب: كانت لدي معاملة في وزارة الداخلية. وبعد متابعتها لفترة طويلة تبليغي موظفة هناك أن معاملتي ضاعت. نشرت هذه القصة ولكن ما من أحد ليحاسب خصوصاً إذا كان الموظف مدعوماً من جهة سياسية ما. فالموظف التابع لجهة سياسية أو زعيم ما يتمتع بحصانة ولو خالف القانون. فالكشف عن فساد ما نتيجة معلومة حصلت عليها ليس بالأمر المهم طالما أن المحاسبة غائبة. كما أن كشف الفساد في لبنان إستثنائي. بمعنى أنه نتيجة الإنقسام السياسي الحاد، يقوم الصحافي بكشف فساد الفريق الذي لا يتفق معه سياسياً في حين أنه لا يظهر فساد مؤيدين له في السياسة.

٨) كيف برأيك يجب حماية كاشف المعلومة ومستخدمها؟

جواب: أعتبر أنه يجب حماية كاشف المعلومة ومستخدمها من خلال سن قانون بهذا الخصوص. ولكن قبل ذلك يجب أن يحمى كل شخص ضمن نقابة وإلا كل الكلام عن الحماية يفقد معناه. فلماذا لا توجد نقابة للإذاعة والتلفزيون؟